ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني:
– قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان ثورات الربيع العربي –

لامية طالة
كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3. الجزائر lamia.tll@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/12/27 تاريخ القبول:2021/02/08 تاريخ النشر:2021/04/30

ملخص:

تغير مفهوم الأمن فأصبح بدلا من طابعه العسكري (التدخل الداخلي، الغزو....)، أصبح يمثل بعدا إنسانيا فالدول مهددة من قبل أفراد، وليس من قبل دول أخرى، حيث ارتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية بانتشار الجريمة والأوبئة وكل الآثار الاجتماعية والأمنية والاقتصادية السلبية على المجتمعات المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين الأمر الذي أدى إلى عقد العديد من الاتفاقيات والتدابير بين البلدان المصدرة لهؤلاء المهاجرين والبلدان المستقبلة لهم بغية مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع تمحور التدابير فقط في الإجراءات الأمنية الصارمة وبعض اتفاقيات الشراكة التي لا تعكس الإرادة السياسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بالقضاء على أسبابها.

ومن جانب آخر لم تنجح دول الثورات العربية في أن تضع حدا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها، بل على النقيض، زادت الفجوة بين الطبقات المجتمعية المختلفة في بعض المجتمعات العربية، وتصاعدت معدلات الفقر ونسب البطالة في البعض الآخر، وهو ما انعكس على زيادة النزعة نحو الهجرة عبر طرق غير شرعية، سواء إلى دول داخل المنطقة العربية، أو إلى الدول الأوروبية، بهدف الحصول على فرص حياتية ومعيشية أفضل، أو حتى للبحث عن ملاذ آمن لمواجهة التحديات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن الإنساني، الربيع العربي، اللاجئين.

Abstract:

The concept of security has changed, instead of its military nature (internal intervention, invasion…), it has become a human dimension. States are threatened by individuals, not by other countries. This has led to the conclusion of many agreements and measures between the countries of origin and destination of migrants in order to combat the phenomenon of illegal immigration, with measures focused only on strict security measures and some partnership agreements that do not reflect Political will in the fight against illegal immigration, the elimination of its causes.

On the other hand, the countries of the Arab revolutions did not succeed in putting an end to the economic and social problems that they suffer from. On the contrary, the gap between the different societal classes in some Arab societies increased, and poverty rates and unemployment rates increased in others, which was reflected in the increase in the trend towards Immigration via illegal roads, whether to countries within the Arab region, or to European countries, with the aim of obtaining better life and living opportunities, or even to search for a safe haven to meet security challenges.

Keywords: Illegal Immigration, Human Security, the Arab Spring, refugees.

مقدمة:

تعرف الهجرة بأنها الانتقال من مكان إلى آخر، وبظهور فكرة الدولة ورسم المعالم والحدود وسن النصوص والتشريعات وتقنينها، وبروز سيادة الدولة على إقليمها سواء كان بريا أو بحريا أو جوي أعطى مفاهيم أخرى للهجرة وأسبغها بأنواع مختلفة وكل ذلك حسب الطريقة التي تمت بها إما تتم حسب قوانين الدخول إلى الإقليم للدولة فتكون هجرة شرعية، وإما بمخالفة تلك القوانين فتسمى هجرة غير شرعية.

تتعدد وسائل وطرق الهجرة غير الشرعية والحلم واحد وهو الوصول إلى الضفة المقابلة، فيكون ذلك عن طريق البر أو البحر أو الجو، ومعظمها يتم عن طريق البحر فيمتطي المهاجرون غير الشرعيون قوارب تفتقر إلى أدنى شروط الأمان وضمان البقاء على قيد الحياة يتم بهم الأمر أما في عمق البحر أو مجرمين بأيدي حرس الشواطئ دول الاستقبال، وتتم الهجرة غير الشرعية أما فرادى ويكون ذلك في إطار مخالفة القوانين أو هجرات جماعية فتشكل إجراما منظما، ومن يكتب له النجاح إلى الضفة الأخرى دون أن يهلك في البحر أو يقع بأيدي حرس الشواطئ، يصبح ضحية بين أيدي عصابات منظمة تمتهن الاتجار بالبشر لتكون عاقبته أسوء ما يكون.

لتطال الهجرة غير الشرعية ليس من الشباب الرجال فقط بل النساء أيضا، ولا تقتصر على الشباب بل الأطفال هم ضحاياها أيضا، ومنه فالهجرة غير الشرعية ظاهرة مقلقة على المستويين الداخلي والخارجي تستوجب معالجة جذرية وسريعة لهذه الظاهرة.

تكمن أهمية الموضوع في كون أنه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية، خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب:سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وأمنية، أما فيما يخص الأهمية العملية فتتمثل في معرفة كيفية تأثير الهجرة غير الشرعية في رسم السياسة الخارجية للدول في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين والسياسة المتشددة للهجرة، التي تؤدي إلى تشجيع العمل غير الرسمي وشبكات تمرير الهجرة وعلاقتها بباقي المهددات الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة.

كذلك فإن أهمية الدراسة تنبع من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بالهجرة غير الشرعية في بعدها الأمني، ففي ظل الظروف والمتغيرات الدولية الحالية وانعكاسات العولمة وتصاعد الاهتمام الدولي بقضايا الهجرة والتنمية والأمن، ومع تزايد تدفقات الهجرة في عالمنا المعاصر وتنوع أشكالها من هجرة منظمة إلى هجرة غير منظمة، بالإضافة إلى أشكال أخرى منها وتزايد أعداد عابري الحدود كل يوم بالرغم من التدابير الأمنية المتخذة لوقف هذا الزحف، علاوة على الاهتمام الدولي المتزايد بالحقوق الإنسانية للمهاجرين، كل هذا أدى إلى تزايد اهتمام الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية بها.

وهو محور مقالنا والذي نطرح من خلاله الإشكالية التالية: **ما هو تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على واقع الأمن الإنساني على ضوء ثورات الربيع العربي؟**.

I. المقصود بالهجرة غير الشرعية:

أصبحت الهجرة غير الشرعية من أكثر المواضيع إثارة للجدل ضمن التحليلات الحديثة للعلاقات الدولية، يرجع ذلك إلى التطور السريع في أشكال ممارسة الظاهرة، إذ تجاوزت آثارها معظم حدود الدول، لتصبح ظاهرة تعني مستقبل كل أعضاء المجتمع الدولي، حيث اتخذ التعامل مع هذه الظاهرة اتجاهات مختلفة ترتبط أساساً بالانتماء العقائدي والخلفيات بالمصالح السياسية والاقتصادية للأطراف المعنية، ضمن هذا الواقع الجديد يستوجب التعامل الدولي أن تعدد تعريفات الهجرة غير الشرعية بتعدد صورها وأشكال ممارستها والقوانين التي تحكمها.

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية" والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد قرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي (**حروري، 2009، ص 345-346**).

إذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساسا بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية، فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني: "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا "، أما المصطلح المتداول فهو " الحرقة" الشائع لدى شباب دول المغرب العربي والمرادف لمصطلح الهجرة غير الشرعية، ومعناه: "**حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال** . "(**ناجي، 2008، ص 119**).

إذا فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو إذن دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل (**نور، مبارك، 2008، ص 17**).

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية: استنادًا إلى ما سبق يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها: "انتقال البشر فرادى أو جماعات إلى دولة المقصد مباشرة أو عن طريق دولة العبور، وذلك بفعل دواعٍ سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وغيرها، برًا أو بحرًا أو جوًا، بالمخالفة للقوانين والأنظمة المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم وعملهم " .

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة

عـن انتقـال البشـر مـن مكـان إلى آخـر سـواء كـان في شـكل فـردي أو جمـاعي لأسـباب سياسـية أو اقتصـادية أو اجتماعية أو أمنية.

II. ثورات الربيع العربي وظاهرة الهجرة غير الشرعية:

في أواخر سنة 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية ومن أسباب هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة وسـوء الأحـوال المعيشـية، إضـافة إلى التضـييق السياسـي وسـوء الأوضـاع عمومـا في الـبلاد العربيـة ذات الحكـم الجمهوري الديكتاتوري.

انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وأسفرت عن إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. وكانت لهذه الثورات العربية تأثيرات وتداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية ألقت بظلالها على عدة مجالات، لعل من بينها ظاهرة الهجرة التي تأثرت بالأحداث الجارية.

تأثير التغييرات ببلدان الربيع العربي على الهجرة: يبرز هذا التأثير في ارتفاع نسق الهجرة غير الشرعية ونقوم ضمن هذا العنصر بتحليل هذه الظاهرة ومدى ارتباط هذه الظاهرة بالتغييرات ببلدان الربيع العربي، وقد ساهم الربيع العربي والوضع السياسي المتأزم في عدد من الدول العربية في ازدياد عدد المهاجرين العرب نحو أوروبا حيث أن الأوضاع السياسية المتذبذبة وما خلفته من توتر وعدم استقرار جعلت نسق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يرتفع مقارنة بالفترات السابقة لاندلا ع الثورات العربية.

وقد أحدثت الانتفاضات في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا آثاراً بالغة على أنماط الهجرة في المنطقة، ففي **تونس**، بلغ عدد الشبان الذين شاركوا في عمليات الهجرة غير النظامية منذ انطلاق ثورة "الياسمين"، ما يقرب من 60 ألف شخص، ينتمي 80 % منهم إلى المناطق الفقيرة، وذلك وفقًا لدراسة صادرة عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي أكدت أيضًا أن 18% من هؤلاء من حاملي الشهادات الجامعية، و 10% من الفتيات، وتنطلق غالبية هذه العمليات من نقاط عديدة على طول الشريط الساحلي التونسي، يأتي في مقدمتها، جرجيس وصفاقس والمنستير، متجهين إلى جزيرة لمبدوزا الإيطالية(**حلمي، 2017، ص 117**).

أما في **مصر** فقد تسارعت وتيرة الهجرة غير الشرعية للشباب المصريين العاطل عن العمل بعد اندلا ع ثورة 25 جانفي وذلك ظنا منهم أنهم قد يجدون حياة أفضل بالبلدان الأوروبية وتعتبر منطقة كفر كيلا الباب بالفيوم الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية على مستوى مصر، وقد سجلت إحصائيات الأمن الإيطالية وحدها في الربع الأول من سنة 2013 استقبال سواحل كالابريا الايطالية 14 زورقا محملة بأكثر من 1500 مهاجر غير شرعي معظمهم من المصريين، وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن هناك حوالي 8 آلاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون في ميلانو الإيطالية وحدها، ويعود ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين المصريين بعد ثورة

25 جانفي إلى هشاشة الوضع الأمني وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إضافة إجراءات الهجرة المنظمة التي وضعت شروطا مجحفة للحصول على فرصة عمل أو بخصوص مسألة التجمع العائلي(**بلال، 2014، ص 16**).

وأدى الصراع في **ليبيا** في 2011، إلى نزوح أعداد ضخمة من العمال المهاجرين والرعايا الليبيين واللاجئين إلى بلدان مجاورة ففي أواخر هذا العام غادر ليبيا أكثر من 422 ألف مواطن ليبي، و 768 ألف مهاجر بسبب النزاع، واتجه معظمهم إلى التشاد، وتونس، والجزائر، ومصر، والنيجر، وكان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين مواطنين من البلدان التي عادوا إليها، وبلغت نسبة المهاجرين منهم من بلدان أخرى 41 %، واحتاجوا إلى مساعدات كبيرة للعودة إلى أوطانهم، وعاد عدد كبير من الليبيين إلى ليبيا بعد عام 2011 لكن تصاعد العنف وانهيار النظام في عام 2014 دفع العديد إلى المغادرة مجددا وإضافة إلى ذلك، نزح حوالي 400 ألف داخل البلد حتى فيفري 2015، وفي خضم هذه الفوضى، ازدادت موجات الهجرة المختلطة إلى أوروبا مروراً بليبيا عبر البحر المتوسط وبلغ عدد الوافدين حوالي 137631 لاجئاً ومهاجراً في عام 2014 (**حلمي، 2017، ص 116**).

وكان للنزاع **السوري** أثر أكبر في مجال الهجرة، وتسبب بموجات نزوح داخلي، وبخروج أعداد كبيرة من اللاجئين إلى بلدان في المنطقة العربية وخارجها وحتى مارس 2015، وكانت الأزمة السورية قد خلفت نحو أربعة ملايين لاجئ مسجل لدى المنظمات المعنية بالهجرة معظمهم في لبنان وتركيا والأردن، والعراق، ومصر، بالإضافة إلى نحو ربع مليون من طالبي اللجوء إلى أوروبا، وكان بعض النازحين من اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين في سوريا، وقد اضطروا للنزوح ثانية، وكذلك من مهاجرين آخرين، منهم عدد كبير من المواطنين اللبنانيين وبلغ عدد النازحين داخليا حوالي 7,6 مليون شخص، وتشير التقديرات إلى وجود حوالي نحو 4 ملايين من النازحين داخلياً في العراق حتى جانفي 2015، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة السورية على العراق والصراعات السابقة. وقد أشارت التقارير الإعلامية إلى تضاعف هذه الأعداد في الفترات التالية مما أدى إلى خلق أزمة باسم "أزمة اللاجئين السوريين" التي تابعها العالم(**حلمي، 2017، ص 116**).

وتشير كافة التقارير الدولية إلى ظروف صعبة وقاهرة يعيشها اللاجئون السوريون، فهم يواجهون شظف العيش، وشح المعونات، ومرارة التمييز، وثقل القيود القانونية المجحفة والاعتباطية، كما يتعرضون لحملات عدائية وعنصرية ويعاني ضعافهم بشاعة الاستغلال في سوق عمل جائر لا رحمة فيه، ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه اللاجئين السورين، بدول الجوار خاصة، تبرز قضية توفير المأوى والمسكن المناسب، الذي يكفل سلامة الأسر، ويضمن قدرتها على تحمل العوامل المناخية المختلفة من جهة أخرى، تبرز مسألة التعليم كتحد آخر يواجه اللاجئين السوريين بمختلف دول وجودهم، وحاليا تضم المدارس الرسمية بدول الجوار ومصر نحو 350 ألف طفل

سوري، وتشير الأمم المتحدة إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم بين الأطفال السوريين منخفضة للغاية على مدار العام في كافة البلدان المضيفة (**بلال، 2014، ص 18**).

III. الأسباب والدوافع الجوهرية التي أدت إلى تنامي الهجرة غير الشرعية:

تعددت الآراء المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فإنَ العلماء قد قسموا تلك العوامل إلى قسمين هما: العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة، وما يؤديانه من دور بارز بصفتهما محركين أساسين لظاهرة الهجرة الدولية سواء كانت شرعية أو غير شرعية:

أولاً: العوامل الدافعة (الطاردة): هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت وتسببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والديموغرافية والنفسية، وغيرها التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم، وبذلك سنقوم بتوضيح هذه العوامل على النحو التالي:

1. العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث إنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها مسبَب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية، وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم، ومن هذه الهيئات والمنظمات كل من منظمة العمل الدولية، ومنظمة العفو الدولية.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية، وتسود النظم الدكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون، والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية، والانقلابات العسكرية، والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة، وهناك أيضاً بعض التحركات السكانية التي ترجع أسبابها للبحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك رغبة في الفرار من الاضطهاد الذي يصادفهم في أوطانهم الأصلية.

فبالرغم من وجود حالات معينة كثيرة بالنسبة إلى المجموعات والأفراد كانت دوافع أخرى فيها أقوى من الاقتصادية في تحديد الهجرة، ومن قبيل ذلك الاضطهاد الديني والسياسي، واضطراب أحوال الفرد والأسرة من أنواع كثيرة، والدافع الرئيسي على الأنواع الإجبارية الأحدث عهدا من الهجرة هو النجاة من الاضطهاد، ففي الدول الدكتاتورية الحديثة يرغم الناس على الهجرة إلى الخارج، أو تحرم عليهم طبقاً لحاجات الدكتاتوريين وأغراضهم،

كما أن من بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية هي الهرب من الاضطهاد هذا الأخير الذي يشكل دافعاً هاماً للهجرة بين الأقليات الدينية والعنصرية، وكذلك رجال الفكر، فاضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج هامة (**الأصفر، 2010، ص 87**).

2. **العوامل الاقتصادية**: ينظر أصحاب التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، وأن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة والتضخم وقلة فرص التوظيف، وغيرها.

وهذا ما ذهب إليه العديد من المفكرين من أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل الطاردة، والجاذبة للهجرة فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة وتدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل، واستهداف زيادة الدخل، وتحسين الرخاء الاجتماعي، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً.

علاوة على ذلك، فإن البيانات الخاصة بالحوافز الاقتصادية كشفت عن أنه في كثير من الأحوال تكون تلك الحوافز الاقتصادية هي الأمر القاطع والمسبب للهجرة، حيث إن التباين في المعيشية للسكان في الدول المرسلة من جانب، والدول المستقبلة من جانب آخر تكون هي العامل المشجع على تدفقات الهجرة، كما أن رغبة المرء في تحسين مركزه من الناحية الاقتصادية، أي البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة، قليلاً ما تجد من الجماعات أو الأفراد من يشعرون بالرضاء المعقول عن مركزهم الاقتصادي في بلدهم الأصلي (**بشير، 2010، ص 132**).

ولعل الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة أو أوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي، فالعامل الاقتصادي يؤدي دوراً رئيسياً في الحركات البشرية وهجرة السكان، فإن تدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة دفعت الإنسان إلى الهجرة، سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية، وأن انتشار البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته، ولهذا يندفع إلى الخارج تفتيشاً عن مورد رزق ليحقق غايته (**بشير، 2010، ص 133**).

انتشار عمليات الهجرة غير القانونية تمتد لتشمل كافة بلدان العالم، وبالأخص الدول الواقعة في الشطر الجنوبي من الكرة الأرضية لأن أغلب هذه البلدان تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة، وتنعدم فيها فرص العمل لدرجة أن الكثير من شباب هذه البلدان يعانون من الإحباط واليأس من عدم الحصول على فرص عمل تكفي متطلبات حياتهم الأساسية، وهو الأمر الذي يدفع إلى البحث عن أي وسيلة تمكنهم من الوصول إلى إحدى دول الشمال الغني حتى لو كلفهم هذا الهدف حياتهم، وهو ما يحدث فعلياً باستمرار فكثيراً ما نسمع أخباراً عن مصرع المئات أثناء محاولاتهم عبور البحار للوصول إلى إحدى دول العالم المتقدم (**الأصفر، 2010، ص 93**).

3. العوامـل الاجتماعيـة: يـرى «ميرتـون» أن المشـكلات الاجتماعيـة تصـاحب التقـدم الصـناعي ويـزداد الإحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التي يعيشها الناس مثلا بالظروف التي يمكن أن تكون موجودة، وتؤدي إلى كسر حدة هذه المشكلات، والفشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض، وشعور الأفراد ووعيهم بحدة ووطأة هذه المشكلات، وإن حاجاتهم غير مشبعة وبالمقابل ما يرونه في الضفة الأخرى من إغراءات ورغبتهم في تحسين وضعيتهم المعيشية وتحقيق حلمهم بالهجرة من جهة ومن جهة أخرى نظرا للإجراءات الأمنية الصارمة، وعدم السماح لهم بدخول دول الاستقبال، فإنهم يعمدون إلى الهجرة غير الشرعية معرضين حياتهم لجميع المخاطر أقساها الموت غرقا في عرض البحر.

وفي ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب صراعا مع القيم الجماعية السائدة فينتج عنه تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية ويدفع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة وهي داخل مجتمعاتها، ليتضح مما سبق أن هجرة الشباب غير الشرعية تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة تعبر عن الاحتجاج عن الأوضاع الراهنة ورفضها **(بركان، 2012، ص 53-54)**.

ثانياً: العوامـل الجاذبـة: مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية، كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، حيث لا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية، ولكن لابد أن يكون هناك عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة، والعوامل الجاذبة قد تكون حقيقية، أو حتى مجرد تصور.

إن عوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثاً عن فرص عمل أفضل، ومعيشة أرقى **(الأصفر، 2010، ص 96)**.

من أهم عوامل الجذب والتي غالباً ما تكون من مسببات الهجرة ما يلي:

- **التقدم الحضاري والثقافي:** حيث تكون فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين متوفرة، مما يجذب العناصر والفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.
- **توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات:** حيث يزدهر الوضع الاقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على نشؤ المصانع وتطورها، وفي مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة وذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر، وتبدأ الهجرة عادة بالشباب ثم تتوسع على نطاق العائلات والأقارب.

- **التضاريس الطبيعية:** وذلك أن اعتدال المناخ والمناظر الطبيعية غالباً ما يدفع بالناس للهجرة طلباً للراحة والاستجمام، ولأسباب صحية، حيث تتلاءم البيئة الجغرافية والمناخ ودرجة الحرارة مع الحالات المرضية والشيخوخة **(زهود، 2002، ص 98)**.

وبالنظر إلى عوامل جذب الهجرة غير الشرعية يتضح لنا أن العوامل الجاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة، فالرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل اليدوية والتقنية من أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة، كذلك الحصول على العديد من المزايا، كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة، بالإضافة إلى العيش في ظروف اقتصادية تحقق رغبات الفرد، وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق في المستوى المطلوب، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية التي يصعب على المهاجر الحصول عليها في بلده الأصلي.

ثالثا: العوامل المحفزة: وتتجلى أساسا في ثلاثة عوامل تتمثل في:

1. **صور النجاح الاجتماعي:** الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار...إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية، وهكذا يرى من يحلم بالانتقال والهجرة إلى الضفة الغربية أنها مدينة الأحلام والجنة المنتظرة، وإنها الأمل الوحيد في تحقيق ما يرغب به أي شاب طموح ومتطلع إلى غد أفضل حتى لو كان ذلك بطرق غير شرعية وعلى حساب حياته أيضا.

2. **أثر الإعلام المرئي:** إن الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة وبشتى الطرق، ويمكن الرمز التأثير وسائل الإعلام خاصة السينما والتلفزيون في مجال الجريمة والمجرم بثلاث كلمات يجمع بينها نسق لغوي وحركي متشابهة، وهي: **تمهيد، تمجيد، فتقليد (سنو، الطراح، 2002، ص 137)**.

كما تتعدد الأسباب التي تدفع الأدمغة إلى الهجرة، فمنها ما يتصل بعوامل داخلية حيث يتصدر عدم توافر فرص العمل اللازمة للاختصاص المتحصل، فيجد الخريجون أنفسهم ضحايا البطالة، مما يضطرهم إلى تأمين لقمة عيشهم في أعمال لا تتناسب ومستوى تحصيلهم العملي، فيتولد عن هذا الوضع شعور واسع بالإحباط واليأس لدى هذه الكفاءات، ويصبح لقرار الهجرة مسوغاته الذاتية والموضوعية، عندما يلمسون مدى إهمال الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص، في حد كبير لمؤهلاتهم العلمية وضرورة الإفادة منها، وكيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب القضايا تتوافر فيها الكفاءات اللازمة محليا **(الفيل، 2000، ص 57)**.

3. **القرب الجغرافي من أوروبا:** فأوروبا لا تبتعد عن الشاطئ المغربي مثلا إلا 14 كلم والشاطئ الاسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبته، بالإضافة إلى أن الجزائر تشكل بوابة رئيسية ووصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط **(ناجي، 2008، ص 120)**.

والخلاصة أن أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة، ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي Alfred Sauvy إشكالية الهجرة بقوله: "**إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات.**"

III. الآثار المترتبة عن استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة من جانب الأمن الإنساني:

باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة رئيسية تهدد الدول المستقبلة للمهاجرين، وتعد القارة الأوروبية الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا والقارة الأمريكية، هي الملاذ لسكان المكسيك وكندا وآسيا، كذلك أصبحت بلاد الخليج العربي هدفاً للعديد من المهاجرين غير الشرعيين مما جعل العديد يصف تلك الظاهرة في بلاد الخليج العربي على أنها "غزو."

للهجرة غير الشرعية آثار واسعة وانعكاسات عميقة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، كما لها تأثيرات على البنيات النفسية والاجتماعية للأفراد، والبنيات الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية للبلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها (بلدان المغرب العربي، البلدان الأوربية) وقد اخترنا أن نبحث هذه الآثار ونحللها في الميادين التالية: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الأمنية والصحية.

1. **الآثار الاقتصادية:** تحدث الهجرة سواء مشروعة أو غير مشروعة من الناحية الاقتصادية تأشيرات متنوعة الايجابية و السلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلة لها.

أ. **الدول المستقبلة للهجرة:** هناك آثار إيجابية حيث أصبحت الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة والمتميزة في اقتصاديات هذه الدول والتي بفضله استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لها مما ترتب عليه التطور و زيادة الدخل القومي ورقابة المجتمع.

ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلة تتمثل في:

- تفاقم مشكلة البطالة لعدم توفر فرص العمل لأبناء الوطن.
- عدم دمج المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازنة للعمالة المسئولة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية .
- الإخلاء به لبيان سوق العمل وعدم توازن بين العرض والطلب.

ب. **بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:** فالايجابيات تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق من مواطنيها المهاجرين التي قد تبلغ مليارات الدولارات، أما السلبية يمكن إجمالها فيها يلي:

- ندرة الكفاءات والمتميزين مما يؤدي إلى حدوث اختلال مهني انتشار.
- المشاريع الوهمية.

- تزايد جرائم غسل الأموال.
- الشعور بعدم الولاء لمؤسسات الوطنية نتيجة المقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.
- دور التحويلات المالية في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي **(بشير، 2010، ص 141)**.

2. **الآثار الاجتماعية**: يرصد المحللون الاجتماعيون عديدا من المشاكل الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء في البلاد المستقبل للهجرة أو المصدرة لها، وقبل الإشارة إلى سلبياتها ينبغي التطرق إلى حقيقتها حيث أن 98% من المهاجرين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 – 45 سنة يترتب عنها ما يلي:

- ظاهرة الزواج من الأجنبيات: وهذا راجع لبحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع لوجوده الأمن داخل الدولة غالبا ما ينتج عنه الطلاق، وبالتالي مشكلة نسب الأطفال وظهور جيل غير سوي من الشباب.
- ترسيخ قيم دونية: العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين.
- دخول عادات غربية على المجتمع: وظهور قيم جديدة وثقافات دخيلة مثل التسول، التسكع، والبطالة.
- ظاهرة الأقليات: الذين يتواجدون في أماكن معنية تجمعهم ثقافة خاصة فيحاولون إثبات وجودهم بالضغط على المجتمع بالإثبات وجودهم قد تصل أحيانا إلى العنف والتذمر.
- مشكلات الهوية الثقافية: وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة .

3. **الآثار الصحية**: إن للهجرة غير الشرعية آثارا صحية يحملها المهاجرون خلال مراحل هجرتهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز، فمنهم من أصيب بمرض خلال هجرته، ومنهم من يحمل أمراضا متوطنة، مثلا الملاريا والالتهاب السحائي والإيدز والسل، ومن هنا تظهر الآثار الصحية جلية وواضحة في المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات **(الحوات، 2007، ص 137)**.

وفي ظل تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في السنوات الأخيرة وتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين لا يخلو الأمر من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة الزمن والعواقب، ولعل ذلك هو الذي دفع الكثير من بلدان شمال إفريقيا إلى فرض الشهادات الصحية حتى بالنسبة للسياح والمسافرين العاديين احتياطيا وحماية من انتشار الأمراض المعدية، ولذلك فإن المهاجرين السريين لا تتوفر لهم أية ضمانات أو شهادات صحية خاصة بهم، بل إن جلهم لا يحمل حتى وثائق وجوازات سفر إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لدفع نفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون تحت مظلة التأمين الصحي.

فالإجراءات الصحية المطلوبة هي ضمان للمهاجر نفسه وحماية لسكان البلدان التي تستقبل هؤلاء المهاجرين، وسواء أكانوا في وضع هجرة شرعية أم غير شرعية فإن الحرص على الصحة العامة للمواطنين أمر

ضروري ومن واجبات أية دولة في العالم سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو في أي نقطة من أصقاع العالم (**طيبي، 2009، ص 70-71**).

وهناك آثار نفسية تلحق بالمهاجر نفسه حيث يوصف شعور المهاجرين انه يمر بخطوات متتالية أو ما يسعى إليه المهاجر الجديد هو مطالب الحياة من محاولة العثور على عمل، الحصول على المال، وإيجاد مأوى، ثم يمر بمرحلة الشعور بالعزلة وعدم الانسجام حيث تبدأ مرحلة الوصول النفسي، ومن مظاهر هذه المرحلة، القلق والاكتئاب، والانشغال الزائد بالذات، وأعراض نفسية جسمية والانسحاب من المجتمع مع بعض مشاعر العداء والشك، كلما زاد شعوره بالغربة والضياع، ويشعر الفرد بالانزعاج وعدم الراحة، تستغرق هذه المرحلة شهرا أو شهورا عديدة، ثم تبدأ المرحلة الثالثة عندما يبدأ الفرد بالتكيف النسبي مع ما يحيط به، أو تتزايد مظاهر المرحلة السابقة، وتتضخم وينهار الفرد نفسيا أو يصاب بالفطام وكل هذا حتى إذا تكيف الفرد يربي لديه الشعور بعدم الانتماء **(بركان، 2012، ص 61)**.

4. **الآثار السياسية**: تشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر، حيث تزيد هذه الظاهرة من معدلات الجريمة وتنوعها خاصة عند عدم التعرف على مرتكبيها فقد تساعد الهجرة غير شرعية في دخول الأسلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة أمن الدول وكذلك ظهور الأفكار المتطرفة وتسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعي إلى زعزعة الأمن داخل البلاد، دون أن ننسى الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على مال لسد حاجياته أو ترويج المخدرات أو الانخراط في شبكات الدعارة، تزيد جريمة الاتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تشغل وعند المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي (**حميدي، 2006، ص 11**).

IV. دور الأمن الإنساني في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية:

إذا كان المفهوم التقليدي للأمن الإنساني يتخذ من الدول، الأمة مرجعية له في وضع المقاربات الأمنية بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، فإن التحولات التي طرأت على الساحة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة قادرة بفعل العوامل على تجاوز حدود الدول، أكدت التشكيك في المقدرة الفعلية للدولة على ضمان استقرارها وأمنها من منطلق التركيز فقط على مبدأ تقوية قدراتها العسكرية أو الاقتصادية وبتحصين حدودها دون ضمان حماية الفرد بتحريره من الحاجة والخوف، باعتباره مركز للسياسات الأمنية.

مفهوم الأمن الإنساني: بداية إن تحليل مفهوم الأمن الإنساني بظهر أنه ينطوي على عاملين أساسيين: أولهما: العامل الأمني الذي يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعادا متعددة، متداخلة ومتكاملة فيما بينها"، أما ثانيهما: فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية، لذلك فإن التعميم عن هذا المفهوم بمصطلح أمن الإنسان ليس القصد منه مجرد إضافات طابع إنساني على المفهوم بل أن عملية تحقيق الأمن تتمحور حول الفرد في حد ذاته (**دخان، 2009، ص 55**).

وعرفت لجنة الأمن الإنساني في تقريرها سنة 2003 الّذي جاء فيه بأنّه يعني: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية، تلك الحريات الّتي تم ثّل جوهر الحياة ويعني حماية النّاس من التهديدات والأوضاع الحرجة والمتفشية ويعني استخدام العمليات الّتي تبني على قوة النّاس وتطلعاتهم ويعني إيجاد النظم السّياسية، الاجتماعية، البيئية، العسكرية والثقافية الّتي تمنح معا النّاس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة".(**لجنة الأمن الإنساني، 2003، ص 04**).

أبعاد الأمن الإنساني: لقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994 أبعاد الأمن الإنساني ب 07 أبعاد هي"حركية ومتكاملة وغير مرتبة وتتمثل في التالي:

☑ **الأمن البيئي**: وهو من بين أبعاد الأمن الإنساني الّذي شهد تطوّرا ملحوظا في العقدين الأخيرين ويعتبر التغير المناخي في هذا الجانب من أبرز المخاطر الّتي يواجهها المجتمع الدّولي، و" يقصد به خلق السياسات والآليات والقوانين الّتي تدرج في منطقها البشري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة.

☑ **الأمن الصّحي**: ويقصد به " تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية "، ويهتم بضمان الرعاية الصّحية للجميع ويترجم عبر سلسلة من الإجراءات الخاصة بالوقاية والمعالجة للصّحة البدنية أو النفسية على المستوى الفردي أو الجماعي، وتعزز هذا المفهوم منذ 1990، تزامنا مع ظهور عدة أزمات في منظومات الصّحة العمومية وتوسع انتشار مرض السيدا وأنفلونزا الطيور وغيرها.

☑ **الأمن الغذائي**: وهو الّذي يستدعي توفير الغذاء الكافي والصّحي وباستمرار بشكل يحقق توازن في نمو الإنسان وفي بقائه في صحة جيدة... مع توافر الجهود الدّولية من أجل منع وقوع كوارث كالمجاعة وسوء التغذية، كما يجب على الدولة أيضا توفير أمنها الغذائي .

☑ **الأمن الشخصي**: هو يشمل العنف الصادر عن الهياكل الرسمية والنزاعات المسلحة والعنف في الوسط الحضاري والزوجي والجنسي والمعاملات اللاإنسانية والعنف المستهدف للنساء والأطفال وحوادث المرور والعنف في فضاءات العمل والعنف الذاتي.

☑ **الأمن الاقتصادي**: ويتعلق بضمان دخل أدنى عن طريق العمل أو عن طريق نظام رعاية ممول من طرف الدولة، ويفيد الأمن الاقتصادي ضمان مستوى معيشي لائق يسمح للأفراد والعائلات بأداء أدوارهم بكل كرامة سواء كانت الاقتصادية أو السّياسية أو الاجتماعية أو الثّقافية.

☑ **الأمن المجتمعي (الثقافي)**: الذي يعني خلق التوازن الفعلي بين الخصوصية (الثقافية / الدّينية / اللغوية /العرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل فالأمن الثّقافي يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثّقافية دونما استثناء من الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي.

☑ **الأمن السياسي**: يرتبط الأمن في هذا الجانب بالأفكار والآراء، واحترام الحريات والحقوق الأساسية ويتطلب الأمن السّياسي تطبيق مبادئ الحكم الراشد الّتي تفترض بدورها تواجد دولة القانون، فالأمن السياسي يعني "تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي ."

هذه الأبعاد هي مترابطة ومتداخلة فيما بينها بحيث أن تأثر أحد هذه الأبعاد يؤثر سلبا على الأبعاد الأخرى، فمثلا: انعدام أو تدهور مستوى الأمن البيئي، بسبب التغيرات المناخية والتلوث البيئي، يؤثر سلبا على الأمن الغذائي، بحيث تتسبب في الإنقاص من المنتجات الزراعية أو ندرتها مما يؤثر على الحق في الغذاء الكافي والنوعي، كما أنّ هذا الأخير اللاأمن الغذائي وسوء التغذية يؤثر سلبا على الأمن الصّحي، بحيث تنتشر الأمراض بسبب سوء التغذية أو لتلوثها مما يهدّد حياة الإنسان وبقاءه.

أيضا في حالة اختلال الأمن الفردي أو الثّقافي عند عدم تمكين الإنسان من حقوقه بسبب انعدام المساواة في الفرص وغياب العدالة، وانتشار التّمييز العرقي والصراعات الإثنية تؤثر سلبا على الأمن المجتمعي وهويته وتجانسه ومنه على الأمن السياسي (**منصوري، 2014، ص 75-76**).

V. تفعيل آلية الأمن الإنساني في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن أن يتحقق من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان وحرياته والحكم الرشيد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون (**عرفة، 2003، ص 07**).

فالمقوم الأساسي للأمن الإنساني يرتكز على أن السياسات العامة ينبغي أن تقوم على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد والاستعباد والحرمان والأوضاع الحرجة والقاسية التي قد تمس بالكرامة البشرية، فالأمن الإنساني يقوم أساسا على فكرتين إستراتيجيتين هما فكرة الحماية وفكرة التمكين:

- **الحماية**: عبر وقاية الناس من كل المخاطر بما تتطلبه من توفير جهود منسجمة لتطوير المعايير القائمة، وإيجاد أخرى كفيلة بمعالجة هذه المخاوف بمنهجية.
- **التمكين**: عبر مساعدة الناس على تطوير قدراتهم على أن يصبحوا مشاركين كاملين في صنع القرار (**بن الصغير، 2008، ص 140**).

ومن الأسس والمقومات التي يرتكز عليها الأمن الإنساني:

- الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني هي ما يطلق عليها القوة اللينة بجانب التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية، ومن ثم يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغيير الهيكلي بدلا من الأداة العسكرية، إذا ما تم

استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني في مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية الشرسة فهذا لا بد أن يتم بطريقة قانونية وجماعية تحت مظلة المنظمات الدولية، فالدول والمنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية) يجب أن تتفاعل معا لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن الإنساني، إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني.

- رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة، فإنه لا يعني تهميش دور الدولة، ففي التحليل النهائي الدولة هي المسئولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعقد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة.
- أي سياسة اقتصادية أو أمنية لصانع القرار يجب أن تشتمل على بعد اجتماعي، ويركز مفهوم الأمن الإنساني على أن السياسات العامة ينبغي أن تركز على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد والاستبعاد.
- إذا كان وفقا للمنظور التقليدي للأمن تحقيق الأمن يعد مباراة صفرية، فإن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبا لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى (**عرفة، 2003، ص 18**).

كل هذه المرتكزات تعتبر جوهرية في تحقيق الأمن الإنساني إلا أن تطورات هذا الأخير أدت إلى ظهور العديد من المتطلبات الأخرى أو الركائز المختلفة لتحقيقه وسنتعرض لمرتكزات تحقيق الأمن الإنساني من خلال ثلاث مستويات:

أولا: على المستوى المحلي :

- ضرورة التوصل لإطار ملائم يمكن من خلاله التوفيق بين متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة، نظرا لارتباط أمن الأفراد بأمن الدولة، فتحقيق أي منهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأخر.
- عملية إعادة بناء نظم واقتصاديات الدول يجب أن تنبع من اقتراب إنساني وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهة الإنسانية.
- إتباع سياسات تنموية رشيدة على المستوى المحلي يستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، من خلال توازن بين الإنفاق على الصحة والتعليم من جهة، والإنفاق العسكري من جهة أخرى.

ومنه يتجسد الدور الوطني للمواطن في إنتاج الأمن القومي الشامل من خلال عضويتهم وعطائهم الإيجابي لدولتهم ووطنهم في ميادين البناء والتقدم وحماية المكتسبات الوطنية ويتجسد ذلك من خلال مواجهة التحديات التي تهدد دولتهم ووطنهم، ولعل من أهمها :

- **التحدي السياسي**: ويتجسد في دور المواطن في إقرار النظام الديمقراطي والحفاظ عليه، والحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها وأمنها العام .

★ **التحدي الاجتماعي**: ويرتكز دور المواطنين هنا بنبذ العرقية والطائفية التي تهدد التماسك الاجتماعي الوطني .

★ **التحدي الاقتصادي**: ودور المواطنين هنا يتجسد بالعمل والمثابرة الذاتية والنشاط الفعال بعيدا عن الاسترخاء أو الاحتيال، ويتجسد أيضا بالنهوض المجتمعي صوب الفعل الاقتصادي الواعي والمدروس والمتطور بالتعاون مع الدولة ومؤسساتها.

★ **تحدي النظام العام**: ودور المواطنين هنا يتجسد بالاحترام والالتزام الكامل بمنظومة القوانين المنظمة للدولة (**ساعد، 2012، ص124– 125**).

ثانيا: على المستوى الإقليمي:

في ظل صعوبة وتعقد وتشابك قضايا الأمن الإنساني فإن التعاون الإقليمي يعد إطارا ملائما المواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا مثل قضايا اللاجئين، ومع هذا نجد أن دور المنظمات الإقليمية ما زال محدودا، فبجانب الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، فالمنظمات الإقليمية مطالبة بتوجيه مزيد من الاهتمام القضايا الأمن الإنساني ومنها قضايا اللاجئين، ففي جنوب شرقي آسيا وحدها يوجد أكثر من 02 مليون لاجئ، وهناك بعض المنظمات التي تنبهت لمفهوم الأمن الإنساني، ومنها الأسيان (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا) ومع هذا يظل دور المنظمات الإقليمية بحاجة إلى مزيد من التفعيل فيما بينها لمواجهة التحديات السابق ذكرها من مشكلات لاجئين وتجارة مخدرات وجريمة دولية.

ثالثا: على المستوى العالمي:

قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية أو عالمية ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاونا على المستوى العالمي، ومن أبرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن الإنساني:

- إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني، ويمكن اقتراح إنشاء لجنة للأمن الإنساني في إطار المنظمة يكون هدفها دراسة أوضاع الأمن الإنساني في مختلف أنحاء العالم وتقديم تقاريرها في هذا الصدد، ومن ناحية أخرى هناك ضرورة للتوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان .
- يتطلب تحقيق الأمن الإنساني نموذجا جديدا للتنمية البشرية، وتحقيق هذا النوع من التنمية البشرية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي لتحقيق التنمية، أي تصميم إطار جديد للتعاون التنموي ليلاءم التزامات الأمن الإنساني، وترتكز تلك السياسة التنموية على محاربة الفقر على المستوى العالمي، ومكافحة انتشار مرض الإيدز، ومحاربة التلوث البيئي (**ساعد، 2012، ص 126**).

من خلال ما سبق فهناك ضرورة بناء نظام قانوني للتعامل مع الهجرة السرّية غير أساسه مقاربة حقوق الإنسان؛ أين تحترم فيه الدول حقوق الإنسان للمهاجر غير الشرعي على الحدود و في مراكز الاحتجاز أثناء

عمليات الترحيل والطرد، وهذا من خلال توفير الآليات القانونية و الإجرائية الوطنية و الدولية الكفيلة بحماية حقوق المهاجر غير الشرعي دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وعلى الدول أن تراعي أيضا في تعاملها مع الظاهرة حماية حقوق الفئات الضعيفة من المهاجرين غير الشرعيين مثل: حماية الأمن الإنساني للنساء المهاجرات بطريقة غير شرعية والأمن الإنساني للأطفال المهاجرين بطريقة غير شرعية، وأيضا وضع إستراتجيات خاصة بحماية حقوق الإنسان وترقية الأمن الإنساني لكل من النساء والأطفال بطريقة غير شرعية بالموازاة مع الإستراتيجيات العامة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية.

خاتمة:

في الأخير يمكننا القول بأن الهجرة غير الشرعية تتحكم فيها مجموعة من المتغيرات هي: التنمية وحقوق الإنسان والأمن سواء كان الأمن الوطني أو الأمن الإنساني، كما أن للدولة كأحد فواعل الأمن الإنساني مسؤولية في حماية حقوق الإنسان للمهاجرين غير الشرعيين عن طريق القوانين والآليات المؤسساتية والإجرائية، وكذا إفساح الفرص للهجرة القانونية، مع بناء القدرات الوطنية، وإعادة النظر في قوانينها الوطنية حول مدى اتساقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مسؤوليتها فيما يتعلق بالتنمية الإنسانية المستدامة، من أجل خلق الظروف الضامنة للحياة الكريمة للأفراد ولبقائهم طبعا دون إهمال دور فواعل الأمن الإنساني الأخرى كالمنظمات الحكومية والمجتمع المدني ومنظماته غير الحكومية؛ والتي يرتكز دورها على حماية وترقية الحقوق والحريات الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين، وهذا من خلال مجموعة كبيرة من المهام كتقديم المساعدة القانونية للدول وتقييم سياساتها حول الهجرة وحثها على تطبيق المعايير الدولية من أجل حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وكرامتهم والسعي للحد من سلبيات الهجرة غير الشرعية، وتفعيل التعاون بين الدول من أجل إدارة فعالة للهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. الأصفر، أحمد عبد العزيز، (2010)،الهجرة غير المشروعة: الانتشار والأسباب والأساليب المتبعة، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

2. حميدي، شعبان، (2006)، الهجرة غير مشروعة: الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني.

3. الحوات، علي، (2007)، الهجرة الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية.

4. سنو، غسان منير حمزة، الطراح، علي أحمد، (2002)، الهوايات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، الطبعة الأولى، لبنان: دار النهضة العربية.

5. عثمان، حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، (2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، الرياض،.

6. عرفة، محمد أمين خديجة، (2003)، تحول مفهوم الأمن... الإنسان أولا، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية.

7. الفيل، محمد رشيد، (2000)، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع.

ثانيا: المجلات العلمية:

1. بشير، هشام، (2010)، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، وسبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، العدد 179.

2. حروري، سهام، (2009)، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس.

3. حلمي، غادة، (2017)، أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية، مجلة آفاق عربية، العدد 1، العراق.

4. دخان، نور الدين، (2009)، الأمن الإنساني دراسة في المفهوم، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية، العدد 9، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

5. غربي، محمد، (2009)، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن:حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد الأول.

ثالثا: المذكرات والأطروحات الأكاديمية:

1. بركان فائزة، (2012)، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

2. بن الصغير عبد العظيم، (2008)، سياسة الحرب على الإرهاب وتأثيراتها في الأمن الإنساني: دراسة سياسية تحليلية عن أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3. ختو فايزة، (2011)، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية: 1995-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

4. زهود مناد، (2002)، مسألة الهجرة الأورومغاربية: رهانات وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

5. ساعد رشيد، (2012)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

6. طيبي رابح، (2009)، الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة: دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 31 ديسمبر 2007 – 1جانفي 2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

7. منصوري رؤوف، (2014)، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2.

رابعا: الملتقيات العلمية:

1. بلال، وليد، (2014)، أثر التغيرات العربية في دول الربيع العربي على تيارات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية، ورقة عمل من وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس.

2. ناجي، عبد النور، (2008)، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة.

خامسا: التقارير:

1. تقرير لجنة الأمن الإنساني، (2003)، أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم، لجنة الأمن الإنساني، نيويورك.